3 May 2010
Arabic

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف

والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق

بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بيان مقدم من شبكة المنظمات غير الحكومية الصينية لعمليات التبادل
الدولية، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الجاري توزيعه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2010/100



بيان

تمكين المرأة في تنمية المناطق البعيدة

عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس للشبكة الإقليمية غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ بشأن تمكين المرأة في تنمية المناطق البعيدة يوم ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في مدينة إكسينغ، مقاطعة كوينغاي بالصين، برعاية شبكة المنظمات غير الحكومية الصينية لعمليات التبادل الدولية. وحضر المؤتمر نحو ٥٠ مندوباً يمثلون قرابة ٣٠ منظمة غير حكومية من ١٠ بلدان آسيوية هي إندونيسيا، وأوزبكستان، وباكستان، وبنغلاديش، وتايلند، وتركيا، والصين، والفلبين، وكازاخستان، والهند. وأجرى المشاركون مناقشات مستفيضة للمواضيع الفرعية الثلاثة التالية: الحالة الراهنة للمرأة في المناطق البعيدة، وتمكين المرأة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق البعيدة، والحصول على موارد من المنظمات غير الحكومية لتنمية المرأة في المناطق البعيدة.

- الأخذ في الاعتبار أن "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" تقرر بوصفه موضوع الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتعاون الإنمائي في عام ٢٠١٠؛
- الإشارة إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية المعقود في عام ٢٠٠٠، والأهداف الإنمائية الثمان للألفية في إعلان الأمم المتحدة للألفية، لا سيما الهدف ٣ ("تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة")؛
- الإقرار بأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في المناطق البعيدة لهما دور رئيسي في إنجاز الهدف ٣ والأهداف الإنمائية الثمان للألفية عموماً؛
- ملاحظة أن مجموعة البيانات الرئيسية الواردة في تقرير عام ٢٠٠٩ عن الأهداف الإنمائية للألفية، تولى تجميعها فريق خبراء مشترك بين الوكالات معني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بقيادة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، استجابة لرغبات أعضاء الجمعية العامة في إجراء تقييم دوري للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- تأكيد إعلان بيجينغ وبرنامج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجينغ في عام ١٩٩٥، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة بشأن الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجينغ، والاستعراض والتقييم اللذان يجريان كل ١٠ سنوات لتنفيذ إعلان وبرنامج

عمل بيجينغ، والاستعراض والتقييم اللذان يجريان كل ١٥ سنة لإعلان وبرنامج عمل بيجينغ؛

- الإشارة إلى تقرير الأمين العام المعنون "الحفاظ على الوعد: استعراض تطلعي لتعزيز خطة عمل متفق عليها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥"، الذي يسهم كأساس لمداورات الدول الأعضاء بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع العام رفيع المستوى للجمعية العامة، الذي سيعقد في نيويورك من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لتعزيز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- الإشارة إلى الوثائق الصادرة عن المؤتمرات السنوية الأربعة لشبكة المنظمات غير الحكومية الإقليمية غير الرسمية/آسيا - المحيط الهادئ المعقودة في بيجينغ برعاية مشتركة مع شبكة المنظمات غير الحكومية الصينية لعمليات التبادل الدولية وفرع المنظمات غير الحكومية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛
- الترحيب بالجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية كالأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية لتمكين المرأة من حيث الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الحقوق، وكذلك تحسين رعايتها الصحية والتصحاح وإمدادات المياه والأحوال الأمنية، مع ملاحظة أوجه النقص والفجوات في بعض المجالات، وحث الحكومات على مضاعفة جهودها في هذا الصدد؛
- الاعتراف بأنه على الرغم من أن منطقة آسيا - المحيط الهادئ أنشئت لتكون قوة اقتصادية وأنها شهدت نمواً اقتصادياً سريعاً، فقد تزايدت أوجه عدم المساواة في كثير من البلدان، وتواجه المرأة في المناطق البعيدة أعنف تحديات الفقر والتمييز، خاصة عقب الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة.

نحن، المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لشبكة المنظمات غير الحكومية الإقليمية غير الرسمية/آسيا - المحيط الهادئ نقدم بمقتضاه التوصيات التالية إلى الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٠:

(أ) ينبغي تكثيف الجهود الجماعية على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية لضمان التنفيذ الكامل والفعال لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وإعلان وبرنامج عمل بيجينغ ولنتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين؛

(ب) ينبغي أن تقدم الحكومات الدعم الكافي في المجالات السياسية والمالية والمؤسسية وغيره من أشكال الدعم لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مستويات عمليات صنع القرار؛

(ج) يجب على الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بذل مزيد من الجهود المكثفة لضمان العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للمرأة؛

(د) ينبغي تعزيز الشراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتعزيز المساواة بين الجنسين. وينبغي تشجيع شبكة الأمم المتحدة غير الرسمية للمنظمات غير الحكومية/آسيا - المحيط الهادئ، بوصفها شبكة تعمل منذ خمس سنوات بفاعلية، على تعزيز دورها كمحفّل لتنسيق ومساعدة المنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية على السواء في المضيّ قدماً نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والمساعدة في تنفيذ الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية وغيره من الأهداف؛

(هـ) يجب على المؤسسات والشركات اعتماد استراتيجيات ملائمة لتعزيز حقوق العاملات ورعايتهن ومساواتهن في الأجر، لا سيما العاملات في المناطق البعيدة ممن لديهن أسرة تعيش على تحويلاتهن؛

(و) ينبغي تغيير اتجاهات القوالب والسلوكيات النمطية إزاء المرأة والفتاة في مجالات كالعمل المتزلي وتقديم الرعاية؛

(ز) عندما يصبح التعليم العام والتعليم المهني والتدريب على المهارات أيسر وصولاً ومناً للفتيات والنساء في المناطق الحضرية، ينبغي أن تتاح فرص متساوية للفتيات والنساء في المناطق الريفية والبعيدة فيما يتعلق بالتعليم العام والتعليم المهني والتدريب على المهارات على جميع المستويات، وكذلك فيما يتصل بالخدمات العامة والاجتماعية الأخرى، ليتسنى تحسين إنتاجيتهن وقدراتهن على كسب قوتهن؛

(ح) يجب على الحكومات زيادة الاستثمارات في البنية التحتية المادية والاجتماعية، لا سيما في مجاليّ الطاقة وموارد المياه، لتخفيف من عبء العمل غير مدفوع الأجر الذي يشمل المرأة بوجه خاص؛

(ط) ينبغي أن يكون لجميع النساء حقوق التمتع برعاية صحية ريفية النوعية وميسرة ويمكن الوصول إليها بالإضافة إلى التعليم والخدمات الأخرى ليتسنى الحد من الوفيات النفاسية وزيادة الولادات بمساعدة قابلات ماهرات، وتسهيل الوصول إلى وسائل آمنة وفعالة لتنظيم الأسرة ومنع الحمل والحد من مخاطر الأمراض؛

(ي) ينبغي وضع استراتيجيات شاملة وبذل جهود واسعة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة ومكافحة جميع أشكال الاتجار بالنساء والفتيات ومنع حالات الإجهاض الانتقائية للجنس. كما ينبغي بذل الجهود لحماية النساء والفتيات ضحايا العنف أو اللاتي يعشن تحت التهديد بالعنف والتحقيق مع مرتكبي العنف ومقاضاتهم ومعاقبتهم، وإشراك المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، وضرورة توفير أماكن إيواء لهن عند الضرورة؛

(ك) يجب على الحكومات تحسين معيشة النساء في حالات النزاع أو التشريد داخلياً؛

(ل) في ضوء الصعوبات الخاصة التي تواجهها المرأة في المناطق البعيدة من حيث تمكينهن من حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية، يجب على الحكومات والمنظمات الاجتماعية على جميع المستويات اعتماد تدابير ملموسة للبدء في مشاريع مكرسة لتحسين فرص المرأة في المشاركة وبناء قدراتها ودعم تلك المشاريع.